

مصر وتحديات الواقع الإقليمي والعالمي الجديد

ضياء رشوان

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

لم يعد هناك شك في أن التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة، تكشف حجم التغيرات الراهنة، والمقبلة في النظامين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الأسس التي قامت عليها العلاقات بين الشعوب والدولي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك تراجع احترام قواعد القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية في إرساء السلام والاستقرار وحقوق الشعوب، ومعها تراجع دور المنظمات السياسية الدولية والإقليمية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة والأجهزة والمنظمات التابعة لها.

هذا الواقع ترافق مع تغيير في طبيعة التحالفات الدولية، وموارد قوة الدول، واختلال توازن القوى العالمي، والإفراط في استخدام القوة والتلويح بها، ومحاولات بعض القوى التدخل في الشؤون الداخلية في الدول الأخرى خاصة تلك التي تعاني من اضطرابات أمنية ومشكلات، ومعظمها يقع في منطقتنا العربية وقارتنا الأفريقية.

ولا شك أن القضية الفلسطينية، والمصالح العربية بصفة عامة هي في مقدمة ضحايا هذه التطورات، حيث تم إطلاق العنان لآلة الحرب الإسرائيلية ولقاداتها المتطرفين في ارتكاب أسوأ جرائم الحرب دون رادع من قانون دولي أو منظمات عالمية أو تأثير يذكر لكل المجتمع الدولي بكل دوله شرقاً وغرباً.

في الوقت نفسه، فقد كشفت التطورات الأخيرة في العالم العربي أن



الاستجابة العربية الجماعية، وحتى الفردية، ليست في كل الأحوال على مستوى هذه التحديات التي فتحت أبواب الوطن العربي على مصراعيها أمام كافة القوى العالمية والإقليمية غير العربية، الطامعة جميعها في مقدرات العرب وأمنهم وثرواتهم وأراضيهم وقضاياهم، وقد كشفت الظروف والتطورات التي سبقت وأعقبت مؤتمر القمة العربي الرابع والثلاثين في بغداد مدى التباين في مسلكك وتعامل العديد من الدول العربية مع القوى الكبرى، والأولويات المتباينة بشكل كبير في تعامل الدول العربية فرادي مع هذه القوى الدولية.

من هذا المنطلق اكتسبت قمة بغداد أهميتها رغم مستوى تمثيل العديد من الدول العربية فيها على غير مستوى القمة إلا أن المؤتمر أعاد التأكيد على الموقف العربي الجماعي إزاء القضايا العربية، ولو على الحد الأدنى من المواقف والمطالب، كما أعاد الاعتبار لمكانة القضية الفلسطينية كقضية العرب المركزية التي يتوقف عليها السلام لكل شعوب هذه المنطقة، مهما حاولت بعض القوى العالمية تغيير ترتيب أولويات المنطقة.

وسط هذا الواقع، برز الموقف المصري الذي أعاد التأكيد على البديهيات الأساسية الضرورية للأمن القومي العربي، وللقضية الفلسطينية، وللمسئولية العربية الجماعية إزاء القضايا العربية.

وجاء تأكيد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام القمة أن المنطقة العربية تواجه تحديات معقدة وظروفاً غير مسبوقة، تتطلب إرادة عربية موحدة، حفاظاً على أمن أوطاننا، وصوناً لحقوق ومقدرات شعوبنا.

ونبه الرئيس السيسي إلى أن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة من أشد مراحلها خطورة وأكثرها دقة، وأن الشعب الفلسطيني يتعرض لجرائم



ممنهجة وممارسات وحشية، مشيراً إلى أن جهود مصر ومسايعها في مواجهة هذه التطورات لم تتوقف على مدى أكثر من عام ونصف العام، من أجل وقف العدوان، وإحباط مخطط تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وكانت وما زالت جهود مصر في هذا الشأن تتم على اتساع العالم كله، العالم العربي والإسلامي، والمجتمع الدولي والقوى الكبرى والمنظمات الدولية.

وقطع الرئيس السيسي الطريق على محاولات الالتفاف على استحقاقات الشعب الفلسطيني مؤكداً أنه «حتى لو نجحت إسرائيل في إبرام اتفاقيات تطبيع مع جميع الدول العربية فإن السلام الدائم والعاجل والشامل في الشرق الأوسط سوف يظل بعيد المنال، ما لم تقم الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية»، في الوقت نفسه أكد الرئيس موقف مصر وجهودها المتواصلة تجاه كافة القضايا العربية في السودان وسوريا ولبنان وليبيا واليمن والصومال، إضافة إلى مجالات العمل العربي المشترك.

إن تذكير الرئيس السيسي للأمة العربية بهذه المواقف الأساسية والمبدئية إنما يعبر عن جهد حقيقي متواصل تقوم به مصر بكل إمكانات شعبها من أجل حماية أمن واستقرار الشعوب العربية وحققها في السلام العادل والدائم في مواجهة تحديات ومتطلبات دولية وإقليمية بالغة الخطورة.

لقد كانت وستظل مصر الركن الأساسي في حماية مصالح هذه الأمة التي تكالبت عليها الخطوب من الداخل والخارج.